الأمم المتحدة

S/2020/1282



Distr.: General
24 December 2020
Arabic
Original: English

رســـالة مؤرخة 23 كانون الأول/ديســـمبر 2020 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشـــرفني أن أُحيل إلى قرار مجلس الأمن 2531 (2020) المتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاســـتقرار في مالي الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أُوافيه، بعد مراعاة آراء جميع الجهات المعنية، ومنها ممثلي الخاص لمالي، وبالتشـاور مع قائد قوة هذه البعثة، برسـالةٍ تركز على ما يلي: (أ) معلومات عن التقدم المحرز في عمليات البعثة تشـملُ التحديات الأمنية وتنفيذ خطة التكيف، ومعلومات محدثة عن المناقشـــات الجارية في هيئة التنســـيق في مالي؛ (ب) معلومات عن أداء الأفراد النظاميين وتناوبهم، بما في ذلك معلومات عن المحاذير غير المعلنة وأثرها على البعثة؛ (ج) معلومات محدثة عن تنفيذ الإطار الاسـتراتيجي المتكامل والخطة الانتقالية ذات الصـلة، وعن اسـتراتيجية الخروج المحتمل للبعثة على أساس تحسن الظروف الأمنية والسياسية وإحراز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

التقدم المحرز في عمليات البعثة

كما هو مبين في تقريرَي الأخيرين (S/2020/952 و S/2020/1281)، استمرت البعثة في زيادة وتيرة عملياتها واعتمدت إزاء البيئة الأمنية الصـعبة والمتغيرة نهجاً شـاملاً للبعثة على قدر أكبر من التنسيق، وذلك نتيجة إحراز تقدم هام في تنفيذ خطة التكيف وتعزُّز التخطيط المتكامل. لكن القصـــور في الأعتدة، ولا ســـيما الأعتدة الجوية والأفرقة الجراحية اللازمة لدعم قوة المهمات المتنقلة التابعة للبعثة، لا يزال يطرح تحديات عملياتية كبيرة تؤثر في قدرة البعثة على الاستجابة بسرعة ومرونة.

وفي وسـط مالي، نفذت البعثة عملية "مونغوس"، وهي عنصـر رئيسـي من عناصـر خطة البعثة للتكيف وتندرج ضـــمن الجهود التي تبذلها من أجل تفعيل مفهوم قوة المهمات المتنقلة، والهدف من هذا المفهوم هو حماية المدنيين الذين يوجدون في مناطق يتعذر على قوات البعثة المنشـورة حاليا الوصـول إليها. وفي 23 تشـرين الأول/أكتوبر 2020، دخلت عملية "مونغوس" مرحلة جديدة بنشـر قوات في دائرة دوينتزا بمنطقة موبتي بسـرعة وفي غضـون مهلة وجيزة رداً على بروز تهديدات هددت السـكان المحليين، ودعماً لقوات الدفاع والأمن المالية. ومكّنت هذه العملية البعثةَ من التمرّن على زيادة قدرتها على التنقل والاسـتجابة السـريعة. وانطوت العملية على تعبئة وحدات جوية وبرية، بما في ذلك تعبئة قوات خاصـــة ووحدة طائرات هليكوبتر من قطاعين عسكريين مختلفين.

291220 291220 20-17530 (A)





وخطت البعثة خطوات أخرى لتكون في حالة تأهب أكثر اســـتباقية لحماية المدنيين. ومن خلال تعزيز التخطيط المتكامل مع الأركان المدنية وفريق الأمم المتحدة القطري، تمكنت البعثة من توطيد جهودها لحماية المدنيين في المناطق الشديدة الخطورة، بما في ذلك دوائر باندياغارا وكورو وبنكاس، باستخدام قواعد عمليات مؤقتة في إطار عملية "بوقّالو". وأنشـــأت البعثة المتكاملة ســـبع قواعد مؤقتة أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكمّلت هذه التدابير للحماية المادية في الوقت نفسه بمبادرات وساطة ومصالحة تولّت عناصـــرُها المدنية قيادتَها. ففي دائرةِ كورو بمنطقة موبتي، يسّـــرَ النهجُ المدني والعســـكري المتكامل للبعثة والوجودُ الموســـع لقواعد العمليات المؤقتة القيامَ بمبادرات مصـــالحة مدنية من خلال توفير ما يلزم لتحقيق النتائج من وقت وأمن وإمكانية وصول.

والدعم الذي قدمته البعثة إلى الشركاء المحليين في المناطق المستضيفة لحوارات مجتمعية منجزة بقيادة محلية، والذي ساهم في الحدّ من وقوع إصابات في صفوف المدنيين، أتاح حرية التنقل مجددا لجميع المجتمعات المحلية، ومكّن من استئناف النشاط الاقتصادي إلى حد ما. وفي قرية أوغوسّوغو بمنطقة موبتي، دعَمت قاعدة عمليات مؤقتة للبعثة تيســـيرَ عقد أول اجتماع بين قبيلتي دوغون وفولاني منذ ســـنتين، وهو ما شـــكّل خطوة هامة وإيجابية منذ ارتكاب مذبحتين ضـــد المدنيين في هذه القرية. وقاعدة البعثة في هذه المنطقة مكّنت حفظةَ السلام كذلك من مساعدة الجرحى من ركاب حافلة تعرضت لهجوم في مكان قريب منهم عند تنقلهم بين مدينتي باندياغارا وبنكاس.

وحدث تحســن ملحوظ في التنســيق بين البعثة وقوات الدفاع والأمن المالية، ولا سيما في وسط مالي. وأجرى العنصر العسكري للبعثة عدة عمليات منسقة مع القوات المالية من أجل حماية المدنيين، بينما زادت شرطة البعثة من عدد الدوريات المشتركة مع قوات الأمن المالية في وسط مالي. وأبرزت عملية "كوبرا" التي نُفذت في تشـــرين الأول/أكتوبر 2020، واســـتُخدمت فيها قاعدة العمليات المؤقتة الواقعة في بلدية تيمينيري، مستوى غير مسبوق من التنسيق بين القوات العسكرية والشرطية للبعثة من جهة، ومع قوات الدفاع والأمن المالية من جهة أخرى. وأسفرت العملية عن إلقاء القبض على ثمانية أشخاص ومصادرة مواد أجهزة متفجرة يدوية الصنع.

وفي شـــمال مالي، واصـــلت البعثة تعزيز جهودها لحماية المدنيين. ففي منطقة تمبكتو، أطلقت البعثة، بالتنســيق مع قوات الدفاع والأمن المالية، ســلســلة من المبادرات في هذا الصـــدد في إطار عملية "وّينر". وعمدت البعثة، مستفيدةً من هذا التحسّن في التنسيق وسعياً لضمان الكفاءة في استخدام الموارد، إلى إبقاء تركيزها منصباً على المناطق التي لا يوجد فيها حد أدنى من القوات المسلحة الوطنية، بما في ذلك منطقة غاو حيث ســاهمت عملية "ســيكا" في تأمين محور غاو – لابّيزانغا. وفي منطقة كيدال، وفي إطار عملية "أمُوكن" المتكاملة، وصلت عناصر البعثة النظامية والمدنية إلى قرى معزولة حيث عملوا على أمور منها تنفيذ مشاريع سريعة الأثر لبناء الثقة، مما أسهم في التخفيف من حدة التوترات المرتبطة بإدارة الموارد والاستفادة منها.

وفي دوائر غوندام وديري ونيافونكي في منطقة تمبكتو حيثُ وجود قوات الأمن المحلية محدودٌ، وحيثُ عطّلت الجماعات المتطرفة سير الحياة اليومية للمدنيين، أطلقت شرطة البعثة سلسلة من مبادرات الخفارة المجتمعية بالاشـــتراك مع قوات الأمن المالية من أجل توفير قدر من الحماية. وتجري حاليا مبادرات مماثلة في منطقة موبتي.

وفي ميناكا، واصلت البعثة دعم مبادرة "ميناكا بلا أسلحة" التي تهدف إلى توفير بيئة آمنة في هذه المدينة – وهذا نموذج يمكن نسخه في أماكن أخرى في شمال مالي – من خلال الجهود المنسقة لقوات الدفاع والأمن المالية والجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام والبعثة. وتدعم البعثة إقامة نقاط تفتيش في المواقع الاستراتيجية، وتشارك في دوريات منسقة، وتوفر مركبات لدعم نشر قوات الأمن المالية. وقد أسهمت هذه المبادرة في الحد من شن هجمات على المدنيين.

تنفيذ خطة التكيف

رغم القيود التي فُرضت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، واصلت البعثة تنفيذ خطتها للتكيف مع تعديل جدولها الزمني. فخلال الفترة قيد الاستعراض، أتمّت البعثة معظم التحركات وعمليات تجميع الوحدات التي بدأتها في وقت سابق من عام 2020، بما في ذلك نقل سرية مشاة مزودة بمركبات مدرعة ووحدة دفاع عن القواعد من تمبكتو إلى موبتي. لكن حدثت حالات تأخّر في عملية توسيع معسكر البعثة في موبتي التي كان من المقرر في البداية أن تنتهي بحلول نيسان/أبريل 2021. والقاعدة الموجودة في موبتي قاعدةٌ لها أهمية بالغة في تنفيذ خطة التكيف، إذ يُنتظر أن تصبح نقطة انطلاق رئيسية للجهود الهادفة إلى دعم تحقيق الاستقرار وإعادة إرساء سلطة الدولة في وسط البلاد وحماية المدنيين. ومن ثمّ، ستُؤخِّر حالات التأخر التي وقعت النشرَ المقرر لقوات إضافية واكتمالَ تنفيذ خطة التكيف.

وفي غاو، بدأ تشغيل منظومة جوية بدون طيار في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وتتكون عملية توسيع القاعدة في غاو من عناصر متعددة بلغ إنجازها مراحل مختلفة.

ومن المتوقع أن يُنتهى بحلول نهاية هذا العام من إرساء هياكل تُيسِّر نشرَ قوة البعثة للرد السريع، ودورية الاستطلاع البعيد المدى، ومركز القيادة الأمامي الأول – وهذا عنصر رئيسي من عناصر عملية "مونغوس" – مع استمرار العمل على جوانب أخرى حتى عام 2021.

تنسيق الوجود الأمني

ظلت هيئة التنسيق في مالي منبراً فعالاً لتنسيق أنشطة قوات الدفاع والأمن المالية، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والقوات الفرنسية، وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية، والبعثة المتكاملة. وساعدت مبادرات أخرى على تحسين الفعالية العملياتية لهذه الهيئة: ففي الفترات الفاصلة بين الاجتماعات الفصلية لهذه الهيئة، تعملُ اجتماعات التنسيق العملياتي الشهرية بمثابة لجنة توجيهية يتم فيها مناقشة المسائل التي اعتُمدت في الاجتماعات الفصلية، في ظل إشراف خلية رصد ترأسها القوات المسلحة المالية. وقد حسنت هذه الاجتماعات بمختلف مستوياتها عملية اتخاذ القرارات بشأن محاور العمل، والأهم من ذلك أنها يسّرت تنفيذ القرارات المتخذة، وذلك في إطار ولاية كل قوة من القوات الدولية.

وفي الاجتماع الفصلي الذي عقد في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، اتفق المشاركون على ثلاث خرائط طريق تُحدد توزيعا واضحا للمسؤوليات على أشكال الوجود الأمني الدولي، دعماً لقوات الدفاع والأمن المالية، بما في ذلك الاحتياجات من حيث إعادة النشر ومن حيث التدريب.

أداء البعثة

رغم القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19، ورغم الأزمة السياسية الشديدة التي بلغت ذروتها بالانقلاب الذي وقع في 18 آب/أغسطس 2020، واصلت البعثة العمل على كفالة تنفيذ الولاية واستمرارية العمليات متكيفةً بسرعة في الوقت نفسه مع الحقائق المستجدة على الأرض. وفي هذا السياق، قامت البعثة بدور محوري في منعِ حدوث مزيد من التدهور في الحالة السياسية، وكذلك في دعمِ أن تكون العملية الانتقالية شاملة للجميع. وتستمر البعثة في مساعدة الأطراف في اتفاق السلام على تجاوز خلافاتهم بالحوار، وفي إحراز تقدم نحو التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق، وفي تقديم دعمها البالغ الأهمية إلى السلطات في ما تبذله من جهود من أجل حماية المدنيين في وسط البلاد.

وواصلت البعثة اتخاذ خطوات لتحسين أداء أفرادها النظاميين ولمعالجة أوجه القصور، مع التركيز بوجه خاص على تنفيذ الولاية وسلامة أفرادها وأمنهم. وممّا يشمله ذلك اتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أثناء العمليات وفي المعسكرات. وأسهم التدريب والتوجيه المتواصلُ تقديمُهما في مجال التخفيف من خطر المتفجرات في الكشف في الوقت المناسب عن عدد متزايد من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وفي تموز/يوليه 2020، اتخذت البعثة، في إطار عملية "تُول بُوكس"، سلسلة من التدابير الشاملة لدعم جهود الحد من الأخطار المهدِّدة للقوافل على جميع الطرق الرئيسية التي تسلكها قوافل البعثة.

لكن بعض الوحدات لا تزال تفتقر إلى ما يلزم من أجهزة تشويش ومركبات واقية من الألغام لمنع وقوع إصابات في شمال ووسط مالي. وأدعو جميع الدول الأعضاء مرة أخرى لأن تفي بالتزاماتها بموجب إطار العمل لحفظ السلام، وأن تعزز ما تبذله من جهود لكي يتلقى حفظة السلام الأعتدة والتدريبات اللازمة ليقوموا بمهامهم بفعالية في واحدة من أصعب عمليات الأمم المتحدة. ولدى قوة البعثة حالياً 562 مركبة مدرعة: 483 مركبة (86 في المائة) تُستخدم يومياً، و 33 مركبة (6 في المائة) قيد الخضوع لأعمال صيانة، و 46 مركبة (8 في المائة) غير صالحة للاستخدام بسبب أعطاب لحقتها نتيجة تعرضها لانفجارات أجهزة متفجرة يدوية الصنع أو أعطاب أخرى لا قدرة للبعثة على إصلاحها وتحتاج إلى تعويضها بمركبات أخرى على وجه السرعة.

تقييم العنصرين العسكري والشرطي في البعثة

في آذار/مارس 2020، أوقفت البعثة عمليات تقييمها لأداء وحداتها العسكرية بسبب جائحة كوفيد-19. واستُؤنفت عمليات التقييم في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وهي حاليا في مرحلتها النهائية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدّثت قوة البعثة منهجيتها للتقييم حتى تتماشى على وجه أفضل مع بيئة العمليات، وحتى يتعزز تركيزها على القيادة والتأهب للعمليات وأداء المهام.

وواصل عنصر الشرطة في البعثة تنفيذ النظام المنهجي لتقييم الأداء الذي بدأ العمل به في حزيران/يونيه 2019. ومنذ تموز/يوليه 2020، خضعت 17 وحدة من وحدات الشرطة المشكّلة للتقييم، وقُيِّم أن أداءها مُرض. ومن المعايير التي قُيّم على أساسها أداء الوحدات القدرةُ على التواصل مع المجتمعات المحلية، والإلمام بولاية حماية المدنيين، والقيادة، والمراقبة. ومن التحديات التي حُدِّد أنها مطروحة الحاجةُ إلى زيادة عدد المركبات الواقية من الألغام واستبدال ما تلف منها. وأُوصيت الوحدات أيضا بأن تواصل تحسين قدراتها اللغوية، وتعزيز حماية القوات، والزيادة من تدابير السلامة والأمن، بما يشمل الدوريات.

وأُجريت تقييمات الأداء على أساس ربع سنوي، وأبرزت التحسينات والخطوات التي قامت بها الوحدات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة على مدى الأشهر السابقة. وتواصل جميع الوحدات تنفيذ خططها لتحسين الأداء.

ومنذ توجيهي رسالتي السابقة (S/2020/481)، لم تسجل أي حالة من المحاذير غير المعلنة من جانب البلدان المساهمة بقوات.

التحديات

كان من الممكن أن يتسبب انقلاب 18 آب/أغسطس، وحالة الغموض المؤسسي التي أعقبته، في طرح مزيد من التحديات الجسيمة أمام عمليات البعثة على الأرض.

لكن البعثة، في نهاية المطاف، ظلت تنسق على نحو فعال مع قوات الدفاع والأمن المالية خلال هذه الفترة، مما سمح بتسريع عملياتها لحماية المدنيين في وسط وشمال مالي. وكان للجزاءات التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعد الانقلاب، والتي رُفعت في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أثرٌ محدودٌ في عمليات البعثة. فالتدابير العلاجية التي اتخذتها البعثة خففت جزئيا من أثر هذه الجزاءات، ومن هذه التدابير إقامةُ جسر جوي مع البلدان المجاورة لتيسير سفر أفراد البعثة، بمن فيهم فرادى الموظفين، والتعاونُ مع الدول الأعضاء لضمان الإمداد بالسلع الأساسية.

وعززت البعثة تدابيرها للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 حتى تقلل من تأثيرها في العمليات. وواصلت فرقة العمل المعنية بكوفيد-19 التي أُنشئت في آذار/مارس 2020 جهودَها التنسيقية لضمان اتخاذ تدابير وقائية واتباع نهج متكامل مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وأنشأت العناصر النظامية مجموعة عمل معنية بكوفيد-19 ووحدة رصد لتتبع الامتثال للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالحماية من كوفيد-19 والوقاية منه، بما في ذلك فترة الحجر الصحي البالغة 14 يوما. وأُبلغ عن وقوع 89 حالة إصابة في صفوف القوة أثناء تناوب القوات. واتخذت البعثة أيضا خطوات لتحسين توافر عُدد الاختبار التشخيصي لكوفيد-19، وتلقت ثلاثة مختبرات للاختبار التشخيصي في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

وما زال القصور في الأعتدة يُعرقل أداء البعثة. فهناك نقص في الطائرات ذات الأجنحة الدوارة التي تمثل عوامل مُساعِدة أساسية، وذلك بسبب عودة وحدة إلى موطنها مؤخرا. ونتيجة لذلك، ينحصر استخدام العنصر العسكري في البعثة لأسطول طائرات الهليكوبتر في نسبة 25 في المائة، مما يؤثر تأثيرا كبيرا في قدرته على أن يتنقل وأن يواجه بسرعة ومرونة ما يبرُز من تهديدات للمدنيين. وتواصل الأمانة العامة العمل مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لسدّ النقص في هذا الجانب الأساسي حتى يتسنى تعزيز التنقل العملياتي والاستفادة الكاملة من خطة البعثة للتكيف.

وتؤثر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تأثيرا شديدا في السكان المدنيين، ولا تزال تشكل التهديد الرئيسي الذي تواجهه البعثة، ولا سيما على طرق الإمداد الرئيسية وضد القوافل اللوجستية. ومنذ تموز/يوليه 2020، استُخدم في مالي ما عدده 98 جهازا متفجرا يدوي الصنع، واستُخدم 39 جهازا منها ضد البعثة (التقطت البعثة 19 جهازا وأبطلت مفعولها، وفجرت 20 جهازا). ولا تزال القوات الدولية تصادف أجهزة متفجرة يدوية الصنع في وسط وشمال مالي، لكن وقوع هجمات مؤخرا في مناطق لم تشهد هجمات من هذا القبيل من قبل يُشير ربما إلى تدهور الحالة الأمنية في مناطق الجنوب. وما زالت البعثة تركز على تعزيز التدابير الهادفة إلى تعزيز سلامة أفرادها.

تناوب القوات

في 1 تموز/يوليه 2020، استُؤنفت تدريجيا عمليات نشر الأفراد النظاميين وتناوبهم بعد وقفها في آذار/مارس بسبب جائحة كوفيد-19.

وواصلت البعثة تطبيق تدابير الحجر الصحي قبل عمليات النشر وبعدها. وفي أواخر آب/أغسطس 2020، تأثرت عمليات تناوب الوحدات وفرادى الأفراد النظاميين من المنطقة تأثرا جزئيا بالقيود المفروضة على السفر في إطار الجزاءات التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عقب الانقلاب الذي وقع في 18 آب/أغسطس في باماكو. واستُؤنفت عمليات نشر الأفراد وتناوبهم وإعادتهم إلى أوطانهم بعد رفع الجزاءات في تشرين الأول/أكتوبر.

تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل والخطة الانتقالية

تواصل البعثة استخدام الإطار الاستراتيجي المتكامل لزيادة التنسيق والتكامل بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. ويُستخدم هذا الإطار كأداة للاستفادة من المزايا النسبية ومن تقسيم المسؤوليات، ولنقل مسؤوليات البعثة تدريجيا. وعملا بالأمر التوجيهي الذي أصدره الأمين العام في شباط/فبراير 2019 بشأن التخطيط للعملية الانتقالية، وُضع جدول زمني لهذه العملية في شباط/فبراير 2020، ومن المنتظر إنجاز جرد لقدرات الجهات الوطنية والدولية المعنية. وقد انتُهي أيضا من وضع إطار مرجعي للعملية التي ستُحدد الثغرات والقدرات التقنية والتشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة والجهات الوطنية المعنية في مالي بهدف نقل المسؤوليات المرتبطة بالبعثة تدريجيا إلى هاته الجهات الشريكة الرئيسية. وقد تأخر إنجاز التحليل المقرر للنزاع من حيث الاعتبارات الجنسانية واعتبارات حقوق الإنسان نتيجة القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، ومن المنتظر إنجازه في أوائل عام 2021 بالتوازي مع إنجاز عملية جرد القدرات ودعماً لها.

النظام الشامل لتقييم الأداء

واصلت البعثة تطبيق النظام الشامل لتقييم الأداء. واستخدمت البعثة هذا النظام للعام الثاني على التوالي، حيث استرشدت به في إعداد تقرير الميزانية للفترة 2021/2022، مع تبسيط إطاره وجعله مركزاً على زيادة الأثر دعماً لتعزيز الفعالية في المواءمة بين الموارد وتنفيذ الولايات، مع مراعاة التحديات السياسية والأمنية المتغيرة في مالي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أجرت البعثة أول تقييم للأداء، حيث أخضعت عناصر البعثة وركائزها مجتمعةً لعملية متكاملة لجمع البيانات وتحليل التقدم المحرز نحو إنجاز الولايات واقتراح توصيات لتنظر فيها القيادة العليا.

التخطيط وخريطة الطريق نحو استراتيجية طويلة الأجل لخروج البعثة

عملا بالقرار 2531 (2020)، بدأت البعثة العمل على وضع خريطة طريق طويلة الأجل تقيّم التحديات المستمرة التي تواجه السلام والأمن في مالي لكفالة انتقال تدريجي ومنسق ومدروس للمسؤوليات الأمنية بما يفتح المجال أمام وضع استراتيجية للخروج المحتمل للبعثة عندما تُستوفى الشروط ودون تعريض استقرار مالي والمنطقة للخطر.

ومراعاةً للحقائق الجديدة على الأرض والتحديات المعقدة التي تواجهها مالي، يُتوخى اتباع نهج متسلسل مقرون بمجموعة من المعايير والشروط الواقعية والوجيهة والقابلة للقياس بوضوح في فترة انتقالية تبلغ مدتها 18 شهرا ويُتوقع أن تتوج بإجراء انتخابات وطنية.

ومن منطلق مراعاة ولاية البعثة والبناء على خطة العمل الوطنية، ستُركز البعثة جهودها خلال المرحلة الأولى، وبالتنسيق مع الفريق القطري، على ما يلي: (أ) العملية السياسية وإصلاح المؤسسات؛ (ب) دعم الحماية والأمن؛ (ج) الانتخابات الوطنية؛ (د) إعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها؛ (هـ) سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب؛ (و) الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي.

وسيُركز في المرحلة الثانية من خريطة الطريق الطويلة الأجل على التحديات الرئيسية المتبقية التي يتعين التصدي لها بعد الفترة الانتقالية، وعلى القدرات المطلوبة لتمكين البعثة من البدء في التخطيط للانتقال التدريجي والمنسق للمسؤوليات الأمنية، ونقل المسؤوليات إلى فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الوطنية المعنية استناداً إلى جرد للقدرات.

وستُخطط المرحلة الثالثة في وقت لاحق، وستنطوي على استراتيجية للخروج المحتمل للبعثة تستهدفُ انسحابا تدريجيا عندما تُستوفى الشروط ودون تعريض استقرار مالي والمنطقة للخطر.

وكما أوضحت في رسالتي السابقة، يظل دور البعثة في مالي في غاية الأهمية، لا سيما في الوقت الذي ينفذ فيه البلد عمليته للانتقال السياسي ويسير في عملية تنفيذ اتفاق السلام وتحقيق الاستقرار في وسط مالي.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**